



الوسطية في الفتوى الدكتور يوسف القرضاوي أنموذجا

أ.د: رابح زرواتي
أستاذ الفقه وأصوله
كلية العلوم الإسلامية – جامعة باتنة 01 . الجزائر

ملخص البحث

الكثير يدعي الوسطية، فما هي الوسطية الصحيحة في الفتوى، وما هو المنهج السليم الموصل إلى ذلك؟
الوسطية في الفتوى هي منزلة وسط بين الإفراط والتفريط، ويأخذ الاتجاه الوسطي بفقه السنن والمقاصد والمآلات
والموازنات والأولويات والاختلاف.
يقوم منهج الشيخ القرضاوي في فتاويه على قواعد أهمها: التحرر من العصبية والتقليد، التيسير والتخفيف، مخاطبة الناس
بلغة العصر، الإعراض عما لا ينفع الناس، الاعتدال بين المتزمتين والمتحللين، حسن الفهم للدين وحسن عرضه للناس.

Many claim moderation in "fetwa", but what does it mean? It is the stage standing between excessiveness and permissiveness.
The moderate trend focuses on the knowledge of the objective, the priorities and the differences.
Cheikh el-karadawi's methodology in "fetwa" stands on a set of rules such as: The liberation from extremism and imitation, the neglect of useless matters, ..

مقدمة: الملاحظ في مجرى حياة المسلمين اليوم أنه بقدر ما استجذت أمور في حياتهم، غابت النظرة الإسلامية الوسطية عن ضبط تلك المستجدات وبيان حكم الله فيها.
وأمام تحديات هذا العصر التي تواجه الحياة الإسلامية في كل ميدان تزداد أهمية وخطورة الفتوى لاستجلاء حكم الله في المسائل المطروحة على المسلم المعاصر في حياته الفردية والاجتماعية.
ومنزلة الإفتاء منزلة عظيمة، ولهذا جعلها الإمام ابن القيم بمثابة "التوقيع عن رب العالمين"، والمفتي قائم مقام النبي ﷺ في بيان الحلال والحرام من التصرفات، والصحيح والفساد من المعاملات، والمقبول والمردود من العبادات، والحق والباطل من الاعتقادات.



وهذا ما جعل بعض علماء السلف الصالح يتهيبون الفتوى، ويحيل بعضهم على بعض في ذلك، واشتهر بينهم ذلك الأثر: (أجرؤكم على الفتوى أجرؤكم على النار).

وإن من أعظم الجرائم: جريمة الذين يقولون على الله ما لا يعلمون، فيحلّون الحرام أو يحرمون الحلال، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّتَقْتُلُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ [النحل: 116]، وقال أيضاً: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِّن رَّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ آللهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ [يونس: 59].

وإن مما يعجل بفناء العالم، أن يتخذ الناس رؤوساً جهالاً يفتنون بغير علم فيؤدون بالأمة إلى التهلكة، قال رسول الله ﷺ: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤوساً جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا»⁽¹⁾.

وإن المرء لنذهب نفسه حسرات، حين يرى الفتوى وقد هان أمرها، حتى اجتراً عليها من ليس له في الفقه نصيب، وأفتى في المضاعفات التي تقضي فيها المجامع العلمية دورات ودورات، وربما خالف إجماع الأولين والآخرين. بل إن البعض ليقترح حمى الفتوى في أعوص القضايا العقدية والعلمية، فيحرم ويحلل، ويكفر ويبدع ويفسّق، ويخطئ السابقين، ويضلّل اللاحقين، وهو لا يبالي بأحد.

ولقد أصبح الكثير في المدة الأخيرة يدعي الوسطية ويحمل شعارها، فما هي الوسطية الصحيحة في الفتوى، وما هو المنهج السليم الموصل إلى ذلك؟ والجواب في المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: الوسطية في الفتوى

ونتناوله من خلال خمسة مطالب هي:

المطلب الأول: أطراف الفتوى الثلاث: (الإفراط، التفريط، الوسطية)

إن النصوص الدينية ترشدنا إلى هذا التقسيم الثلاثي بناء على موقف الناس من الفتوى، ويؤيد ذلك الواقع المعيش.

1. الإفراط:

وهو تجاوز الحد المشروع، وهذا التجاوز يؤدي حتماً إلى:

أ — **التشدد**: وهو إيجاب الأخط، ويمثله ما رواه أنس بن مالك ﷺ قال: جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي ﷺ يسألون عن عبادة النبي ﷺ، فلما أُخبروا كأنهم تقالوها، فقالوا: وأين نحن من النبي ﷺ؟ قد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، قال أحدهم: أما أنا فإني أصلي الليل أبداً، وقال آخر: أنا أصوم الدهر ولا أفطر، وقال آخر: أنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبداً، فجاء رسول الله ﷺ فقال: «أنتم الذين قلتم كذا وكذا، أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له، لكني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني»⁽²⁾.

ومن هذا القبيل أيضاً، ما رواه أنس بن مالك ﷺ قال: دخل النبي ﷺ فإذا حبل ممدود بين السارين، فقال: «ما هذا الحبل؟ قالوا: هذا حبل لزينب فإذا فترت تعلقنا». فقال النبي ﷺ: لا، حلوه، ليصل أحدكم نشاطه فإذا فتر فليقع»⁽³⁾.

1 - أخرجه البخاري في صحيحه عن عبد الله بن عمرو بن العاص، كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم، رقم (100): 50/1.

2 - أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح، رقم (4776): 1949/5.

3 - أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أبواب التهجد، باب ما يكره من التشديد في العبادة، رقم (1099): 386/1.



ومنه أيضا قوله ﷺ: «إن الدين يسر، ولن يُشادَّ الدينَ أحدٌ إلا غلبه، فسددوا وقاربوا وأبشروا واستعينوا بالغدوة والروحة وشيء من الدلجة»⁽⁴⁾.

ومن أخطر ما انتشر من أنواع التشدد في عصرنا، ذلك التقسيم الثنائي للأحكام الشرعية بين واجب وحرام، وحاصله: أن كل ما أمر الله ورسوله به فهو واجب، وأن كل ما نهى الله عنه ورسوله فهو حرام. أما تقسيم الأوامر إلى واجب ومندوب ومباح، وتقسيم النواهي إلى حرام ومكروه، فهو في نظرهم بدعة طرأت بعد رسول الله ﷺ⁽⁵⁾.

ب — **التعصب**: وهو حصر الحق في وجه واحد من وجوهه، ورفض الوجوه الأخرى. ويمثله تعصب بعض الظاهرية لعدم صحة الصيام في السفر.

وإذا كان التعصب المذهبي قد أدى في عصر الركود إلى أن يكون لكل واحد من المذاهب الأربعة ركن خاص به عند البيت الحرام، وإمام راتب له، .. إلخ، فإننا نفاجأ في عصرنا بنوازل يثيرها بعض المتعصبين، من قبيل صحة صلاة السلفي خلف الصوفي، ومشروعية زواج السلفية بالإخواني⁽⁶⁾.

ج — **الغلو**: وهو تنطع في الدين وزيادة فيه، وقد نهى الله عنه فقال: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [النساء: 171]، وقال: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: 77].

وقال رسول الله ﷺ: «هلك المتنطعون»⁽⁷⁾، قالها ثلاثا. والمتنطعون هم المتعمقون المجاوزون الحدود في أقوالهم وأفعالهم.

ويمثله الغلو في تعظيم آل البيت عند الشيعة حتى ادعوا لهم العصمة، بل مراتب تفوق منازل الأنبياء والملائكة.

2. التفريط:

وهو التفاحش في الترخُّص، وتتبع مواطن التسهيل في كل مذهب أو قول شاذ للتملص من التكليف. وبهذا المعنى يتبين جليا أن التفريط هو عكس الإفراط، ويمثل تناقضهما مسألة الصور، فقد تطرف البعض إلى أن منعها جميعا إلا ما كان للضرورة القصوى كالهوية، مستدلين بما ثبت في شأن التصوير من أحاديث، وبالعكس البعض فممنع مشاهدة التلفزيون.

وتساهل البعض الآخر فأباح النظر إلى جميع الصور في التلفزيون والمجلات والجرائد والإنترنت والهواتف النقالة، .. إلخ، مستدلين بأن الصورة خيال لا حقيقة وأن المحرم هو النظر إلى الحقائق المعينة.

3. الوسطية (الاعتدال):

عرّفها الدكتور القرضاوي بقوله: (الوسطية يُعبر عنها أيضا بالتوازن، ونعني بها التوسط أو التعادل بين طرفين متقابلين، بحيث لا ينفرد أحدهما بالتأثير ويطرده الطرف المقابل، وبحيث لا يأخذ أحد الطرفين أكثر من حق ويطنغي على مقابله ويحيف عليه، ومثال الأطراف المتقابلة أو المتضادة: الروحية والمادية، والفردية والجماعية، والواقعية والمثالية، والثبات والتغير، وما شابهها. ومعنى التوازن بينها: أن يفسح لكل طرف منها مجالا، ويعطى حقه بالقسط أو بالقسطاس المستقيم، ولا غلو ولا تقصير، ولا طغيان ولا إفساد)⁽⁸⁾.

4 - أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة، كتاب الإيمان، باب الدين يسر، رقم (39): 23/1.

5 - انظر ضوابط الوسطية بين الفطرة والأمانة والفتنة، محمد سالم بن عبد الحي بن دودو، ص 105، 106.

6 - انظر المرجع نفسه، ص 108.

7 - أخرجه مسلم عن ابن مسعود، كتاب العلم، باب هلك المتنطعون، رقم (2670): 2055/4.

8 - الخصائص العامة للإسلام، د. يوسف القرضاوي، ص: 115.



فدين الله تعالى بين الغالي فيه والجلاني عنه، قال الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: 143]، فالآية صريحة في وسطية الأمة، تلك الوسطية التي شملت كل مناحي الدين والحياة.

المطلب الثاني: أهمية المنهج الوسط

نحن أحوج ما نكون إلى المنهج الوسط في عصرنا، وخصوصاً في هذا الموضوع الذي قد كثر فيه اللغط، واختلط فيه الصواب بالغلط، وتنازعت في الفتوى مدارس متباينة في أهدافها ومناهجها: ما بين متسيبين لا يريدون أن يتقيدوا بشيء ولا أن تضبطهم ضوابط، ولا أن تحكمهم أصول وقواعد، زاعمين إنما يحكمون روح الدين ومقاصد الشرع، وهم أبعد الناس عن مقاصد الشرع وروح الدين.

وما بين حرفيين جامدين يعيشون في الماضي وحده ويجترون القديم، ولا يعايشون العصر، ولا يحسون بما تمور به الحياة من أفكار، ولا ما يجري في العالم من حولهم من أحداث، وما يجد كل يوم من جديد، فهؤلاء في غفلة عن مقاصد الشرع وعن مشاكل العصر.

وما بين وسطيين يحاولون أن يجمعوا بين الحسنين: بين فقه الشرع وفقه الواقع، بين استلهام القديم والانتفاع بالجديد، بين الاستهداء بالتراث واستشراف المستقبل، بين النظر إلى المقاصد الكلية وإلى النصوص الجزئية، وفهم هذه في ضوء تلك، فهم يجتهدون ألا يطغوا في الميزان، وأن يقيموا الوزن بالقسط ولا يخسروا الميزان.

وهؤلاء هم الذين يناط بهم الأمل، وينعقد عليهم الرجاء في إنقاذ الأمة والرقى بها، وفق منهج الإسلام موازنين بين ثوابت الشرع ومتغيرات العصر، متخذين من التراث نورا يهدي لا قيда يعوق، جامعين بين القديم النافع والجديد الصالح⁽⁹⁾.

المطلب الثالث: أدلة صحة الاتجاه الوسطي

الإسلام منهج وسط في كل شيء: في التصور والاعتقاد، والتعبد والتنسك، والأخلاق والسلوك، والمعاملة والتشريع. وهذا المنهج هو الذي سماه الله "الصراط المستقيم"، وهو منهج متميز عن طرق أصحاب الديانات الأخرى من "المغضوب عليهم" و"الضالين" الذين لا تخلو مناهجهم عن الإفراط والتفريط.

فالوسطية هي إحدى الخصائص العامة للإسلام، وهي إحدى المعالم الأساسية التي ميز الله بها هذه الأمة عن غيرها: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: 143]، فهي أمة العدل والاعتدال، التي تشهد في الدنيا والآخرة على كل انحراف يمينا أو شمالاً عن خط الوسط المستقيم.

ولا يقر الإسلام ما دعت إليه الديانات والفلسفات الأخرى من حرمان البدن وتعذيبه حتى تصفو الروح وترقى، فقد جاء بالتوازن ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً﴾ [البقرة: 201].

ولقد أنكر القرآن على من ذهب إلى تحريم الطيبات والزينة التي أخرج الله لعباده⁽¹⁰⁾، قال تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ. قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ [الأعراف: 31، 32]، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ. وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ﴾ [المائدة: 87، 88].

فالخير كل الخير في التوازن والاعتدال الذي دعا إليه القرآن: ﴿أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ. وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ﴾ [الرحمن: 8، 9]، أي الوسطية بين الطغيان والإخسار في الميزان.

9 - انظر السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها، د. يوسف القرضاوي: ص 8، 9.

10 - انظر الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف، د. يوسف القرضاوي: ص 24 - 28.



وقال الله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: 110].
وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: 67].
وقال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ [الإسراء: 29].
وقال تعالى: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ [القصص: 77].
وقال الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام: (خير الناس النمط الأوسط، الذين يرجع إليهم الغالي ويلحق بهم التالفي)⁽¹¹⁾.
وقال الإمام الشاطبي: (الشريعة جارية في التكليف بمقتضاها على الطريق الأوسط الأعدل)⁽¹²⁾.
وقال الإمام الشاطبي أيضا: (المفتي البالغ ذروة الدرجة هو الذي يحمل الناس على المعهود الوسط فيما يليق بالجمهور، فلا يذهب بهم مذهب الشدة، ولا يميل بهم إلى طرف الانحلال.
والدليل على صحة هذا أنه الصراط المستقيم الذي جاءت به الشريعة، فإنه قد مر أن مقصد الشارع من المكلف الحمل على التوسط من غير إفراط ولا تفريط، .. ولذلك كان ما خرج عن المذهب الوسط مذموما عند العلماء الراسخين.
وأیضا فإن الخروج إلى الأطراف خارج من العدل، ولا تقوم به مصلحة الخلق ..)⁽¹³⁾.

المطلب الرابع: خصائص الاتجاه الوسطي

يتسم الاتجاه الوسطي بخصائصه القيمة التي تميزه عن غيره وتجعله يلتزم الصراط المستقيم ولا يحيد عنه، فهو (يجمع بين النصوص الجزئية والمقاصد الكلية للشريعة، وينظر إل تراثنا الغني بعين وإلى عصرنا ومشكلاته بالعين الأخرى، محتفظا بكل قديم صالح ومرحبا بكل جديد نافع، ثابتا في الأهداف والكليات مرنا في الوسائل والجزئيات، مشددا في الأصول ميسرا في الفروع، غير متعصب لمذهب من المذاهب ولا محبوس في مدرسة من المدارس ولا مبهور بإمام من الأئمة، بل يأخذ ويستفيد من الجميع، دون طعن في مذهب أو إمام، فكلهم قدوة وكلهم إلى خير حتى إنهم مأجورون على ما أخطأوا فيه)⁽¹⁴⁾.
وهو أيضا (لا يميل لليمين ولا لليسار، ولا ينحاز للشرق ولا للغرب، إنما ينحاز للإسلام الحق، المستمد من محكمات الكتاب وصحيح السنة، موازنا بين ثوابت الشرع ومتغيرات العصر، دون جنوح إلى الغلو أو التقصير)⁽¹⁵⁾.
ومن خصائص الاتجاه الوسطي أنه يقوم على جملة من الشعب:
أ . فقه السنن أي سنن الله في الكون والمجتمع.
ب . فقه المقاصد أي مقاصد الشريعة وأهدافها من أحكامها الجزئية.
ج . فقه المآلات أي الآثار والنتائج التي تترتب على الأحكام الجزئية.
د . فقه الموازنات أي الموازنة بين الحسنات والسيئات، أو بين المصالح والمفاسد.
هـ . فقه الأولويات أي وضع كل تكليف شرعي في موضعه ومنزلته، فلا يصغر الكبير ولا يكبر الصغير، ولا يؤخر المتقدم ولا يقدم المتأخر.
و . فقه الاختلاف، بحيث تعدد الآراء وتختلف الاجتهادات ولا تضيق بها الصدور.

11 - أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه، رقم (34498): 100/7.

12 - الموافقات، الإمام الشاطبي: 167/2.

13 - المرجع نفسه: 258/4، 259.

14 - فتاوى معاصرة، د. يوسف القرضاوي: 7/3.

15 - النقاب للمرأة بين القول ببديعته والقول بوجوبه، د. يوسف القرضاوي: ص 6.



المطلب الخامس: ضوابط تعزيز الوسطية

نسعى لوضع أهم الضوابط التي تكفل تحقيق منهج الوسطية، ونجمل ذلك في ثلاثة ضوابط:

الضابط الأول: اتهام النفس قبل اتهام الناس

منهج محاسبة النفس منهج إسلامي تربوي أصيل، يجب إحياءه في الساحة الفكرية، قال الله تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾ [النجم: 32]، وقال رسول الله ﷺ: «الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت، والعاجز من أتبع نفسه هواها وغنى على الله الأماني»⁽¹⁶⁾، وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا، وزنا أعمالكم بالقسطاس»⁽¹⁷⁾.

فهذا المنهج أحوط حتى لا يكسب المؤمن إثماً ثم يرم به بريئاً، فواجب على كل طرف أن ينقب في نفسه وعمله لعله يجد نسبة من تطرف، أو أنه قد حاد عن الوسطية شيئاً ما، ومن ثم يسعى لتشخيص واقعه واستدراك خلله بنفسه. (وعليه، فإن مناهجنا التربوية ونظمنا الحركية بحاجة إلى أن تدخل أولاً عنصر "محاسبة النفس"، كما يسميه الأقدمون، أو عنصر "النقد الذاتي" كما يسميه المحدثون، إلى برامجها التكوينية، وتدخل ثانياً عنصر "تقبل النقد"، والاعتراف بالخطأ" المنبثقين عن مبدأ: ﴿وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [يوسف: 53]، كل ذلك من أجل إيجاد "ضماير حية" تقوم أنفسها بأنفسها، وبالتعاون مع غيرها)⁽¹⁸⁾.

الضابط الثاني: الوسطية في الدعوة إلى الوسطية

من أهم سبل تعزيز الوسطية التزام الوسطية في الدعوة إلى الوسطية، لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَمْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: 2]، وقوله: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: 44]. فالوسطي إذا لم يتحل بهذا الضابط وجعل نفسه رقيباً على أفكار الناس وحكماً فيها، تحول عن وظيفته الدعوية والإصلاحية إلى وظيفة أخرى هي البوليسية الفكرية.

فالوسطية - كما تقرر قديماً - "أن نعمل معاً فيما اتفقنا فيه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه"⁽¹⁹⁾.

الضابط الثالث: الإغضاء لا الإقصاء

جاء في الحديث قوله ﷺ: «كل بني آدم خطاء وخير الخطائين التوابون»⁽²⁰⁾، وفي الحكمة: (من رام صاحباً بلا عيب عاش بلا صاحب)، فالمثالية المطلقة لا وجود لها في بني البشر بعد الأنبياء، ولا سبيل إلى مصاحبة الناس لبعضهم إلا بالإغضاء والمسامحة.

فالإغضاء يقود إلى التراص الذي يريده الله تعالى لعباده: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًا كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُورٌ﴾ [الصف: 4]، وإلى التراحم الذي حث عليه رسول الله ﷺ: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم، كمثل الجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى»⁽²¹⁾.

16 - أخرجه الترمذي في سننه عن شداد بن أوس، رقم (2459)، وقال: (هذا حديث حسن): 638/4، وابن ماجه في سننه، رقم (4260): 1423/2، وأحمد في مسنده: 122/4.

17 - أخرجه الترمذي في سننه، رقم (2459): 638/4، وابن أبي شيبة في مصنفه، رقم (34459): 96/7.

18 - ضوابط الوسطية، محمد بن دودو: ص 72.

19 - انظر المرجع السابق: ص 73 - 75.

20 - أخرجه الترمذي في سننه عن أنس، رقم (2499): 659/4، وابن ماجه في سننه، رقم (4251): 1420/2، وأحمد في مسنده، رقم (13072): 198/3.

21 - أخرجه مسلم في صحيحه عن النعمان بن بشير، كتاب البر والصلة والآداب، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتراحمهم، رقم (2586): 1999/4.



وأما منهج الإقصاء فإنه يقود إلى التباغض فالتدابير، ثم إلى الغنائية والتلاشي، وذلك حين تفتح الأمة باب التراشق بالتهم والتهم المضادة، وقد حذر الله تعالى من هذا السبيل فقال: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ [النساء: 94]، وبين مخاطره فقال: ﴿وَاطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنفال: 46]⁽²²⁾.

المبحث الثاني: منهج الشيخ القرضاوي أمودجا

ونتناوله من خلال ستة مطالب هي:

المطلب الأول: مؤهلات الشيخ القرضاوي العلمية

ولد بمصر سنة 1926م، وحفظ القرآن الكريم وجوده وهو دون العاشرة، وأتم تعليمه في الأزهر الشريف. حصل على الشهادة العالمية سنة 1953م، وعلى إجازة التدريس سنة 1954م، وكان ترتيبه الأول في كليتهما، كما حصل على الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى سنة 1972م.

عمل بعد تخرجه في مراقبة الشؤون الدينية بالأوقاف المصرية، وإدارة الثقافة الإسلامية بالأزهر، ثم أعير إلى قطر مديرا لمعهد الدين الإسلامي فترأس مؤسسا لقسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية، فعميدا مؤسسًا لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ومديرا لمركز بحوث السنة والسيرة الذي كلف بتأسيسه ولا يزال يديره.

اشتغل بالدعوة منذ فجر شبابه، وشارك في الحركة الإسلامية، وتنوع عطاؤه، فهو خطيب مؤثر، وكاتب أصيل، وفقه مميز بالرسوخ والاعتدال، فشرقت فتاواه وغربت، وعالم متمكن في شتى العلوم الإسلامية، جمع بين علوم أهل النظر وعلم أهل الأثر، وشاعر حفظ شعره الشباب الإسلامي وتغنى به في المشرق والمغرب.

جاوزت مؤلفاته المائة والثلاثين، وقد لقيت قبولا عاما في العالم الإسلامي، وطبع بعضها عشرات المرات، وترجم عدد كبير منها إلى اللغات الإسلامية والعالمية، أما محاضراته وخطبه ودروسه فيصعب حصرها.

وصفه الذين كتبوا عنه بأنه من المفكرين الإسلاميين القلائل الذين يجمعون بين محكمات الشرع ومقتضيات العصر، وبأن كتاباته تميزت بدقة الفقيه وإشراقه الأديب ونظرة المجدد وحرارة الداعية.

رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، ورئيس مؤسسة القدس الشريف، ورئيس هيئة الرقابة الشرعية في عدد من المصارف الإسلامية، وعضو في عدة مجامع ومؤسسات علمية ودعوية عربية وإسلامية وعالمية، وشارك في عدد جم من المؤتمرات والندوات العلمية داخل العالم الإسلامي وخارجه.

من أبرز دعاة الوسطية، حصل على جائزة المصرف الإسلامي للتنمية في الاقتصاد الإسلامي لسنة 1991م، وعلى جائزة الملك فيصل العالمية في الدراسات الإسلامية لسنة 1993م، وحصل على جائزة العطاء العلمي المتميز من رئيس الجامعة الإسلامية العالمية بماليزية سنة 1996م، .. إلخ⁽²³⁾.

وإضافة إلى ذلك كله فقد عاصر الشيخ القرضاوي علماء كبار درس وترى عليهم فاستفاد منهم وأثروا فيه، منهم: محمود شلتوت، ومحمد عبد الله دراز، ومحمد أبو زهرة، وعبد الوهاب خلاف، وعلي الخفيف، ومحمد مصطفى شلي، وعلي حسب الله، ومصطفى الزرقا، ومصطفى السباعي، وحمد الغزالي، وسيد سابق، وغيرهم، رحمهم الله⁽²⁴⁾.

22 - انظر ضوابط الوسطية، محمد بن دودو: ص 75 - 77.

23 - انظر مقدمة كتاب: "كيف نتعامل مع السنة النبوية" د. يوسف القرضاوي.

24 - انظر دراسة في فقه مقاصد الشريعة، ص 12.



المطلب الثاني: أخلاقيات القرضاوي الوسطية في فتاويه

اتصف الشيخ القرضاوي في فتاويه بالتوقير الكامل للأئمة والفقهاء، وهو الذي ألف كتباً كثيرة وكتب في الصحف والمجلات وخطب في المساجد وناظر وألقى الحصص والأحاديث الإذاعية والتلفزيونية، .. إلخ ومع ذلك فلم يُسجل عليه انتقاص أحد من الكبار ولا ضغينة لمسلم مهما كان، ولما علم فضيلته أن جماعات أعماها التعصب والحسد وضيق الأفق، شنت عليه حملة ضارية مع فقدان أدب العلماء وخلق المؤمنين، كتب في مقدمة الجزء الثالث من كتاب "فتاوى معاصرة" فقرات رائعة تنم على مستوى العالم العامل الرباني، كتبها تحت عنوان "تصدقت بعرضي على كل مسلم يؤذيني ما لم يكن عميلاً"⁽²⁵⁾.

ومما يؤكد سعة فكره وعدم ضيقه بالرأي الآخر أنه تحدث عن الدعائم الفكرية لفقه الاختلاف وحددها في عشرة:

الأول: الاختلاف في الفروع ضرورة ورحمة وسعة.

الثاني: اتباع المنهج الوسط وترك التنطع في الدين.

الثالث: التركيز على المحكمات لا المتشابهات.

الرابع: تجنب القطع والإنكار في المسائل الاجتهادية.

الخامس: ضرورة الاطلاع على اختلاف العلماء.

السادس: تحديد المفاهيم والمصطلحات.

السابع: شغل المسلم بمحوم أمته الكبرى.

التاسع: التسامح في المختلف فيه.

العاشر: الكف عمن قال (لا إله إلا الله)⁽²⁶⁾.

كما تحدث عن الدعائم الأخلاقية لفقه الاختلاف وحددها في ستة:

الأول: الإخلاص والتجرد من الهوى.

الثاني: التحرر من التعصب للأشخاص والمذاهب والطوائف.

الثالث: إحسان الظن بالآخر.

الرابع: ترك الطعن والتجريح.

الخامس: البعد عن المراء والدد في الخصومة.

السادس: الحوار بالتي هي أحسن⁽²⁷⁾.

والمنصف المتابع لأعمال الشيخ القرضاوي من خلال مؤلفاته وحصصه وشتى أنواع أنشطته، يلمس بوضوح تجسد هذه

الدعائم الفكرية والخلقية في سيرته، وذلك ما جعله موضع ثقة الأمة الإسلامية.

المطلب الثالث: منهج الشيخ القرضاوي في الإفتاء

يقوم منهج الشيخ القرضاوي في الإفتاء على عدة قواعد أهمها:

1. التحرر من العصبية والتقليد: أي التحرر من العصبية المذهبية والتقليد الأعمى للمتقدمين أو المتأخرين.

25 - انظر الجزء الثالث من كتاب فتاوى معاصرة ، د. القرضاوي: ص 8، 9 وما بعدها.

26 - الصحو الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم، د. يوسف القرضاوي: ص 59 وما بعدها.

27 - المرجع نفسه: ص 193 وما بعدها، كيف نتعامل مع التراث والتمذهب والاختلاف، د. يوسف القرضاوي: ص 138 وما بعدها.



هذا مع التوفير الكامل للأئمة والفقهاء، وعدم تقليدهم ليس حطا من شأنهم، بل سيرا على نهجهم وتنفيذا لوصاياهم بالأخذ من حيث أخذوا، غير أن هذا الموقف يتطلب أمورا:

- أ. ألا يلتزم العالم رأيا في قضية دون دليل قوي سالم من معارض معتبر.
- ب. أن يكون قادرا على الترجيح بين الأقوال المختلفة والآراء المتعارضة، بالموازنة بين أدلتها والنظر في مستنداتها من النقل والعقل، ليختار منها ما كان أولى بإقامة مصالح الخلق التي نزلت لتحقيقها شريعة الخالق.
- ج. — أن يكون أهلا للاجتهاد الجزئي: أي الاجتهاد في مسألة معينة، بحيث يستطيع أن يعطيها حكمها بإدخالها تحت عموم نص ثابت، أو بقياسها على مسألة مشابهة منصوص على حكمها، .. إلخ.

2. التيسير والتخفيف: أي تغليب التيسير والتخفيف على التشديد والتعسير، وذلك لأمرين:

الأول: أن الشريعة مبنية على التيسير ورفع الحرج عن العباد، وهذا ما نطق به القرآن، وصرحت به السنة في مناسبات عديدة.

الثاني: طبيعة عصرنا إذ طغت فيه المادية على الروحية، وكثرت فيه المغريات بالشر، وأصبح القابض على دينه كالقابض على الجمر، والفرد المسلم يعيش في محنة قاسية، ولهذا ينبغي لأهل الفتوى أن ييسروا عليه ما استطاعوا، ترغيبا في الدين، وتثبيتا لأقدامه على الطريق القويم.

والتيسير المقصود هنا هو الذي لا يصادم نصا ثابتا محكما، ولا قاعدة شرعية قاطعة، بل تيسير في ضوء النصوص والقواعد والروح العامة للإسلام.

3 — مخاطبة الناس بلغة العصر: أي تجنب وعورة المصطلحات الصعبة وتوخي السهولة والدقة، والاعتماد على مخاطبة العقول بالمنطق، وترك التكلف والتععر، وذكر الحكم مقرونا بحكمته وعلته.

4. الإعراض عما لا ينفع الناس: أي الاهتمام بما يحتاج إليه الناس في حياتهم، وتجنب المراء والجدل.

5. الاعتدال بين المتحليلين والمتزمطين: أي التزام روح التوسط دائما، والاعتدال بين التفریط والإفراط.

6. إعطاء الفتوى حقها من الشرح والإيضاح: أي تجنب الاختصار المخل، فالقضايا كما قال عن نفسه: (والحق أي اعتبر نفسي عند إجابة السائلين: مفتيا ومعلما ومصلحا وطيبا ومرشدا).

7 — حسن الفهم للدين وحسن عرضه للناس: يستطيع العالم أن ينجح نجاحا بالغا إذا أحسن فهم الإسلام وأحسن عرضه وإفهامه للناس، وعاملهم بروح الأبوة والأخوة والمحبة، لا بروح الاستعلاء والانتقام⁽²⁸⁾.

المطلب الرابع: التزام الشيخ القرضاوي اتجاه الوسطية في مؤلفاته

ويظهر ذلك جليا من خلال قراءة كتبه إذ هي خير شاهد على هذا، بل من خلال عناوين مؤلفاته، مثل: الصحو الإسلامية بين الجحود والتطرف، والصحو الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم، والفقہ الإسلامي بين الأصالة والتجديد، والثقافة العربية الإسلامية بين الأصالة والمعاصرة، .. إلخ.

- انظر فتاوى معاصرة، د. يوسف القرضاوي: 8/1 وما بعدها²⁸.



ونتبين ذلك المنهج الوسطي من خلال عناوين المواضيع ضمن كتبه، مثل: فكر وسطي⁽²⁹⁾، محافظة دون انغلاق وانفتاح دون ذوبان⁽³⁰⁾، الإسلام كما تفهمه الصحوة وتيارها الوسطي⁽³¹⁾، الموقف العادل من تراث السلف⁽³²⁾، التقليد والتمذهب بين الإفراط والتفريط⁽³³⁾، التوازن بين الروحية والمادية⁽³⁴⁾، الوسطية⁽³⁵⁾،... إلخ. هذا من خلال النظرة الأولى لعناوين كتبه ومواضيعها، أما المتدبر في قراءة جميع ما كتب فضيلته، فإنه يجد فيها الدعوة إلى المنهج الوسط والاعتدال في كل شأن من أمور الدين والحياة.

المطلب الخامس: معالم وضوابط لحسن فهم السنة النبوية

لقد رفع الكثير في عصرنا شعار السنة، غير أن السنة ظلمت من أنصارها بسبب إفراطهم كما ظلمت من طرف خصومها بسبب تفريطهم، مما دفع الشيخ القرضاوي لتأليف كتابه القيم بعنوان "كيف نتعامل مع السنة"، وبيّن في الباب الثالث منه المعالم التي ترشدنا لحسن فهم السنة النبوية، واضعاً أمامنا ثمانية ضوابط هي:

1. فهم السنة في ضوء القرآن الكريم

لكي نفهم السنة فهما صحيحاً بعيداً عن التحريف وسوء الانتحال، أن نفهم في ضوء القرآن، فالقرآن هو روح الوجود الإسلامي وأساس بنيانه، وهو بمثابة الدستور الذي ترجع إليه كل القوانين. والسنة هي شارحة هذا الدستور ومفصلته، فهي البنيان النظري والتطبيق العملي للقرآن، ومهمة الرسول أن يبين للناس ما نزل إليهم؛ فالبيان النبوي يدور أبداً في فلك الكتاب العزيز لا يتخطاه.

وضرب الشيخ القرضاوي لذلك عدة أمثلة منها: حديث «شاوروهـن وخالفوهـن»، في شأن النساء فهو مكذوب، لأنه مناف لقوله تعالى في شأن الوالدين مع رضيعهما ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ [البقرة: 233].

2. جمع الأحاديث الواردة في الموضوع الواحد

ومن اللازم لفهم السنة فهما صحيحاً جمع الأحاديث الصحيحة في الموضوع الواحد، بحيث يُرد متشابهها إلى محكمها، ويُحمل مطلقها على مقيدها، ويُفسر عامها بخاصها، وبذلك يتضح المعنى المراد منها، ولا يُضرب بعضها ببعض. ومثّل فضيلته لذلك بالأحاديث التي وردت في إسبال الإزار وتشديد الوعيد عليه، قال: (وهو ما استند إليه كثير من الشباب المتحمس في شدة الإنكار على من لم يقصر ثوبه على ما فوق الكعبين، وبالغوا في ذلك حتى أوشكوا أن يجعلوا تقصير الثوب من شعائر الإسلام أو فرائضه العظام، وإذا نظروا إلى عالم أو داعية مسلم لا يقصر ثوبه كما يفعلون، رموه بقلة الدين! ولو رجعوا إلى مجموع الأحاديث المتصلة بهذه القضية، وردوا بعضها إلى بعض في ضوء نظرة شاملة لمقاصد الإسلام من المكلفين في شؤون الحياة العادية، لعرفوا المقصود من الأحاديث في هذا المقام، ولخففوا من غلوائهم، ولم يركبوا الشطط، ولم يضيقوا على الناس في أمر وسّع الله عليهم فيه)⁽³⁶⁾.

29 - انظر أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة، د. يوسف القرضاوي، ص 107.

30 - المرجع نفسه، ص 147.

31 - الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي والإسلامي، د. يوسف القرضاوي: ص 39.

32 - كيف نتعامل مع التراث والتمذهب والاختلاف، د. يوسف القرضاوي: ص 41.

33 - المرجع نفسه، ص 62.

34 - العبادة في الإسلام، د. يوسف القرضاوي: ص 175.

35 - الخصائص العامة للإسلام، د. يوسف القرضاوي: ص 114.

36 - كيف نتعامل مع السنة، د. يوسف القرضاوي: ص 103.



ثم حشد فضيلته الأحاديث الواردة في هذا الموضوع بمختلف رواياتها وآراء الصحابة وأقوال كبار العلماء من الفقهاء والمحدثين⁽³⁷⁾.

3. الجمع أو الترجيح بين مختلف الحديث

النصوص الشرعية الثابتة لا تتعارض، لأن الحق لا يعارض الحق، فإذا وُجد تعارض فهو في ظاهر الأمر لا في الحقيقة، وكان علينا أن نزيل هذا التعارض.

وإذا أمكن إزالة التعارض بالجمع والتوفيق بين النصين، بحيث يُعمل بكل منهما، فهو أولى من اللجوء إلى الترجيح بينهما، لأن الترجيح يعني إهمال أحد النصين.

ومن الأمثلة التي ذكرها الشيخ هنا أحاديث زيارة النساء للقبور، فحديث أبي هريرة وغيره فيه زجر للنساء عن زيارة المقابر، وفي مقابل ذلك أحاديث أخرى يُفهم منها الإذن بزيارتها⁽³⁸⁾.

ويعد أن أوردها قال: (ومع أن هذه الأحاديث الدالة على الإذن أصح وأكثر من الأحاديث الدالة على المنع، فإن الجمع والتوفيق بينها ممكن، وذلك بحمل اللعن المذكور في الحديث — كما قال القرطبي — على المكثرات من الزيارة، لما تقتضيه الصيغة «زوارات» من المبالغة، قال⁽³⁹⁾: ولعل السبب ما يفضي إليه ذلك من تضييع حق الزوج والتبرج وما ينشأ من الصباح ونحو ذلك، وقد يقال: إذا أمن جميع ذلك فلا مانع من الإذن لمن، لأن تذكر الموت يحتاج إليه الرجال والنساء).

ثم أيد الشيخ هذا القول برأي الشوكاني، فقال: (قال الشوكاني: وهذا الكلام هو الذي ينبغي اعتماده في الجمع بين الأحاديث المتعارضة في الظاهر)⁽⁴⁰⁾.

4. فهم الأحاديث في ضوء أسبابها وملايساتها ومقاصدها

من حسن الفقه للسنة النبوية: النظر فيما بُني من الأحاديث على أسباب خاصة أو ارتبط بعلّة معينة، فمن الحديث ما بني على رعاية ظروف زمنية خاصة ليحقق مصلحة معتبرة أو يدرأ مفسدة معينة أو يعالج مشكلة قائمة. ومعنى هذا أن الحكم الذي يحمله الحديث قد يبدو عاما ودائما، ولكنه عند التأمل مبني على علة، ويزول بزوالها كما يبقى ببقائها.

وهذا يحتاج إلى فقه عميق، ونظر دقيق، ودراسة مستوعبة للنصوص، وإدراك بصير لمقاصد الشريعة وحقيقة الدين. ولا بد من التفرقة بين ما هو خاص وما هو عام، وما هو مؤقت وما هو خالد، وما هو جزئي وما هو كلي، فلكل منها حكمه.

وذكر أمثلة، منها سفر المرأة مع محرم: فقد ورد في الصحيحين نهي المرأة عن السفر دون محرم، وعلة هذا النهي الخوف على المرأة في زمن كان السفر فيه على الجمال، وتجتاز فيه الصحاري، فإذا لم يصب المرأة شر في نفسها أصابها في سمعتها. فإذا تغير الحال كما في عصرنا، وأصبح السفر في طائرة أو قطار يُقل عددا كبيرا من المسافرين ولم يعد هناك مجال للخوف على المرأة، فلا حرج عليها شرعا في ذلك، ولا يعدّ هذا مخالفة للحديث⁽⁴¹⁾.

5. التمييز بين الوسيلة المتغيرة والهدف الثابت للحديث

37 - راجع الموضوع كاملا في المرجع نفسه، ص 103 - 108.

38 - المرجع نفسه: ص 113 وما بعدها.

39 - أي القرطبي.

40 - كيف نتعامل مع السنة، د. يوسف القرضاوي: ص 116.

41 - المرجع السابق: ص 125 وما بعدها.



ومن أسباب الزلل في فهم السنة الخلط بين المقاصد والأهداف الثابتة التي تسعى السنة إلى تحقيقها، وبين الوسائل الآنية والبيئية التي تعين على الوصول إلى الهدف، فالذي يتعمق في فهم السنة وأسرارها، يتبين له أن المهم هو الهدف، وهو الثابت والدائم، والوسائل قد تتغير بتغير البيئة أو العصر أو العرف، أو غير ذلك من المؤثرات. وذكر لذلك أمثلة منها: ما ورد في فضل احتباس الخيل، وعظيم الأجر فيه، ينبغي أن يطبق على كل وسيلة استُحدثت تقوم مقام الخيل أو تتفوق عليها بأضعاف مضاعفة⁽⁴²⁾.

6. التفريق بين الحقيقة والمجاز في فهم الحديث

للمجاز نصيب موفور في اللغة العربية، وهو أبلغ من الحقيقة، والرسول ﷺ أبلغ من نطق بالعربية، فلا عجب أن يكون في أحاديثه الكثير من المجاز، وإنما يُعرف المجاز في الكلام بالقرائن الدالة عليه. ويشترط في المجاز أن يكون مقبولا غير متكلف، وأن يكون ثمة موجب للتأويل. والمجاز كما يقع في أحاديث الأخبار يقع في أحاديث الأحكام، ولهذا اشترطوا في المجتهد أن يكون عالما بالعربية علما يمكنه من فهم دلالاتها المختلفة.

ومن أمثلة ذلك: ما روته عائشة رضي الله عنها أن بعض أزواج النبي ﷺ قلن للنبي ﷺ: أينا أسرع بك لحوقا؟ قال: «أطولكن يدا»⁽⁴³⁾، فقد حملنه على طول اليد الحقيقي وأخذن قصبة لقياس أي الأيدي أطول؟ والرسول ﷺ لم يقصد ذلك، إنما قصد كثرة الصدقة وبذل المعروف⁽⁴⁴⁾.

7. التفريق بين الغيب والشهادة

تعرضت السنة لموضوعات تتعلق بعالم الغيب، مثل الملائكة والجن والعرش والكرسي والروح والقلم، وبعض هذه الموضوعات تتعلق بالحياة البرزخية، وبعضها يتعلق بالآخرة، كالبعث والحشر وأحوال القيامة، والجنة وألوان النعيم فيها، والنار وألوان العذاب فيها، .. إلخ.

والواجب على العالم المسلم أن يسلم بما صح ثبوته، ولا يجوز رده لمجرد مخالفته لما عهدناه، فقد تقرر أن الدين قد يأتي بما يحار فيه العقل، ولكنه لا يأتي بما يحيله العقل، فلا يتناقض صحيح المنقول وصريح المعقول. وما يُظن من تناقض بينهما، فلا بد أن ما ظنه الإنسان دينا ليس من الدين، أو ما ظنه علما أو عقلا ليس من العلم أو العقل.

ومن أمثلة ذلك: استبعاد بعض أدعياء التجديد من المعاصرين الحديث الصحيح: «إن في الجنة لشجرة يسير الراكب في ظلها مائة عام لا يقطعها»⁽⁴⁵⁾.

وإذ صح الحديث لم يسعنا إلا أن نقول مطمئنين: آمنا وصدقنا، موقنين أن لآخرة قوانينها الخاصة المخالفة لقوانين هذه الدنيا، حتى قال ابن عباس: ليس في الجنة من الدنيا إلا الأسماء⁽⁴⁶⁾.

8. التأكد من مدلولات ألفاظ الحديث

42 - المرجع نفسه: ص 139 وما بعدها.

43 - أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب أي الصدقة أفضل، رقم (1354): 515/2.

44 - كيف نتعامل مع السنة، د. يوسف القرضاوي: ص 155 وما بعدها.

45 - أخرجه البخاري في صحيحه عن أنس بن مالك، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة، رقم (3079):

1178/3، ومسلم في صحيحه، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب إن في الجنة لشجرة يسير الراكب في ظلها مائة عام لا يقطعها، رقم (2826): 2175/4.

46 - كيف نتعامل مع السنة، د. يوسف القرضاوي: ص 173 وما بعدها.



ومن المهم جدا لفهم السنة فهما صحيحا: التأكد من مدلولات الألفاظ التي جاءت بها السنة، فإن الألفاظ تتغير دلالاتها من عصر لآخر ومن بيئة لأخرى، والمخوف هنا هو حمل ما جاء في السنة من ألفاظ على المصطلح الحادث. ومثال ذلك كلمة "تصوير" التي جاءت في صحاح الأحاديث، ما المراد بها في الأحاديث التي توعدت المصورين بأشد العذاب؟

كثير من المشتغلين بالحديث يدخلون تحت هذا الوعيد أولئك الذين نسميهم في عصرنا "المصورين" من كل من يستخدم آلة "الكاميرا" ويلتقط ما نسميه "صورة".

فهذه التسمية ليست لغوية ولا شرعية، إنه العرف الحادث، وكان يمكن تسميته "العكس" ومن يقوم به "العاكس" كما يقول ذلك أهل الخليج، وقولهم أقرب إلى حقيقة هذا العمل.

وكما سمي عصرنا العكس الفوتوغرافي تصويرا، فقد سمي التصوير المجسم "نحتا"، وهو ما عبر عنه علماء السلف بأنه ما له ظل، وهو الذي أجمعوا على تحريمه في غير لعب الأطفال.

فتسمية هذا التصوير نحتا لا يخرجها من دائرة ما جاءت به النصوص من الوعيد في شأن التصوير والمصورين⁽⁴⁷⁾.

المطلب السادس: فقه النصوص في ضوء المقاصد

إن أول ما يجب أن يركز عليه فقه الشريعة هو أن نفقه النصوص الشرعية في ضوء مقاصد الشرع الكلية، بحيث تدور الجزئيات حول محور الكليات.

وفي هذه القضية مدارس ثلاث لكل منها طريق خاص، وهي مدرسة الظاهرية الجدد، ومدرسة المعطلة الجدد، ومدرسة الوسطية.

1- مدرسة الظاهرية الجدد: تعني بالنصوص الجزئية، وتتشبث بها، وتفهمها فهما حرفيا، بمعزل عن مقاصد الشريعة، فهم ورثة الظاهرية القدماي الذين أنكروا تعليل الأحكام أو ربطها بأي مقصد.

وهم بجمودهم وتشددهم يضرون بالدعوة إلى الإسلام وإلى تطبيق شريعته، ويشوهون صورته، كما يبدو ذلك في موقفهم من قضايا المرأة، وقضايا الاقتصاد والسياسة والإدارة، وخصوصا العلاقات الدولية، والعلاقة بغير المسلمين.

ولقد أخطأت هذه المدرسة ولم تحسن الفهم عن الله ورسوله، حيث اتفق جمهور العلماء على أن الشريعة إنما أنزلت لتحقيق مصلحة العباد في المعاش والمعاد، فلا بد للعالم من تحري مقصود الله تعالى من شرعه.

ومن الكلمات المضیئة هنا ما قاله الإمام ابن القيم: (إن الشريعة مبناه وأساسها على الحكم ومصالح العباد، في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها، ورحمة كلها، وحكمة كلها، ومصلحة كلها، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة، وإن أدخلت فيها بالتأويل)⁽⁴⁸⁾.

وهذه النظرة تُعتبر أساسا لتغير الفتوى بتغير الزمان والمكان والإنسان، وفقا للمقاصد والأهداف والمصالح التي راعاها الشارع عند تشريعه للحكم: إيجابا أو استحبابا أو تحريما أو كراهة أو إباحة.

والأدلة على هذا كثيرة لا يتسع المقام لها هنا، فلتنظر في كتب أصول الفقه خصوصا التي اعتنت بمقاصد الشريعة، ومن استقرأ ما أثر عن فقهاء الصحابة وتأمل فقههم بعمق، تبين له أنهم كانوا ينظرون إلى ما وراء الأحكام من علل ومصالح، وما تحمله الأوامر والنواهي من حكم ومقاصد.

47 - المرجع السابق، ص 179 - 181.

48 - إعلام الموقعين: 14/3، 15.



وفي عصرنا أغفل الظاهرية الجدد مقاصد الشريعة، ورفضوا ربط الأحكام بالحكم والمصالح، فوقعوا في أخطاء فاحشة، وحملوا شريعة الله ما لا تحتمله.

فمنهم من يطعن فيمن يرخّص في أخذ القيمة في زكاة المال وزكاة الفطر والكفارات، رغم الحاجة إلى الرخصة، وموافقة ذلك لغرض الشارع ومصالح الناس، حتى إنهم ليعتبرون إخراج القيمة باطلا. ومنهم من يقبل في إثبات رؤية الهلال، شهادة فرد أو فردين، برغم إجماع علماء الفلك من المسلمين وغيرهم أن هلال الشهر يستحيل أن يرى في أي بقعة في الأرض، لأنه لم يولد بعد. رغم أن هناك من علماء السلف والخلف من قال بجواز العمل بالحساب لمن يوثق به، وأوجب ابن السبكي الأخذ به في النفي لا في الإثبات لأن الحساب قطعي والشهادة ظنية، والظني لا يقاوم القطعي فضلا عن تقديمه عليه. وأغرب من ذلك من يقول إن النقود الورقية - التي يتعامل بها اليوم العالم كله - لا تجب فيها الزكاة ولا يجري فيها الربا، إنما النقود الشرعية التي وردت في الكتاب والسنة هي الذهب والفضة فقط. ومنه أيضا القول بسقوط الزكاة عن أموال التجارة، معرضين عن عمومات القرآن والسنة وعن مقاصد الشريعة⁽⁴⁹⁾⁽⁵⁰⁾.

2. مدرسة المعطلة الجدد:

وهذه المدرسة مقابلة للسابقة، فهي تغفل النصوص الجزئية، بل تتعمد الإعراض عنها، وترغم أنها تنظر إلى المصالح العامة والمقاصد الكلية.

فقد اجترأوا على نصوص القرآن والسنة، فردوها وجمدوها بلا علم، إلا اتباع الهوى، والله تعالى إنما يريد من عباده أن يأخذوا الحق كله، ويؤمنوا بالكتاب كله، ولقد أمر الله رسوله ﷺ أن يحكم بين الناس بما أنزل الله، ونهاه عن اتباع أهوائهم، وحذّره أن يفتنوه عن بعض ما أنزل الله إليه، فقال عز وجل: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: 49].

ومن أعجب ما كتبه بعض المعاصرين أن الله تعالى إنما أمر رسوله أن يحكم بما أنزل بين أهل الكتاب، لا بين المسلمين. ومن أهم ما انتهت إليه هذه المدرسة: توهمها أن توجد مصالح تعارض النصوص القطعية، فإذا وُجد هذا التعارض رجحت المصلحة على النص.

ويستندون في هذا إلى ظاهر ما قاله نجم الدين الطوفي (ت 716 هـ)، ويفسرون رأيه تفسيرا يخدم فكرتهم العلمانية الدخيلة.

والحق أن هذه الدعوى لا يؤيدها دليل من النقل ولا من العقل ولا من الواقع، بل تنقضها الأدلة كلها من صحاح النقول وصرائح العقول وثوابت الوقائع.

ولقد عارض هؤلاء قواطع النصوص باسم مصالح لا حقيقة لها، حتى إن منهم من عارض أركان الإسلام، فمنهم من زعم أن الصلاة تعطل عن العمل، وأن الزكاة تشجع البطالة، وأن الصوم يقلل الإنتاج، وأن الحج يأخذ من العملة الصعبة ما نحن في حاجة إليه، بل إن منهم من قال: إن القصد من العبادة هو تركية النفس، وقد نستطيع الوصول إلى هذه الغاية بغير عبادة. ومن هؤلاء من نادى بإباحة الزنا، ومنهم من طالب بإباحة الخمر والربا، تحت دعاوى شتى، ومنهم من عارض تطبيق الحدود باسم المصالح.

⁴⁹ راجع الرد بالتفصيل على هذا القول في: المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسنة، وفقه الزكاة، للشيخ القرضاوي.
⁵⁰ انظر السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها، د. يوسف القرضاوي: ص 23 وما بعدها، دراسة في فقه مقاصد الشريعة، د. يوسف القرضاوي: ص 33 وما بعدها.



وجهل هؤلاء أن مصلحة الناس الحقيقية هي في طاعتهم لرَبِّهم، وتحكيم شرعه في حياتهم، فلم يشرع ربُّ الناس للناس إلا ما فيه خيرهم وصلاحهم، فهو أبرُّ بهم من آبائهم وأمهاتهم، وأعلم بمصلحتهم من أنفسهم⁽⁵¹⁾.

3. المدرسة الوسطية:

وهي وسط بين المدرستين السابقتين، فهي ترفض التطرف والتسبب كليهما، وتؤمن بأن أحكام الشريعة معللة، وأنها كلها على وفق الحكمة، وأن عللها تقوم على مصلحة الخلق، ولهذا قرر المحققون أن الشريعة إنما شرعت لمصالح العباد في العاجل والآجل معاً، سواء أكانت هذه المصالح ضرورية أم حاجية أم تحسينية.

وتنظر هذه المدرسة إلى النصوص الجزئية في إطار المقاصد الكلية، وترى أن الأصل في العبادات هو التعبد دون الالتفات إلى المعاني وفي المعاملات هو الالتفات إلى المعاني والأسرار والمقاصد⁽⁵²⁾.

وتتلخص سمات هذه المدرسة فيما يأتي:

أ — الإيمان بحكمة الشريعة وتضمنها لمصالح الخلق: أي أنها تؤمن بحكمة الشريعة وسموها، وتضمنها لكل ما يحتاج إليه الخلق، وما ينفعهم ويرقي بهم، لأنها منزلة من عليم حكيم.

ب — ربط نصوص الشريعة وأحكامها بعضها ببعض: من أراد أن يفقه الشريعة حقاً، ويفهمها كما أراد منزلها، وكما دعا إليها رسول الله ﷺ، وكما فهمها أصحابه وتابعوهم بإحسان، فإن عليه أن يربط بين أجزائها وينظر في أحكامها نظرة شمولية.

ج — النظرة المعتدلة لكل أمور الدين والدنيا: أي النظر إلى شؤون الدين والحياة نظرة متوازنة معتدلة، لا غلو فيها ولا تفريط.

د — وصل النصوص بواقع الحياة وواقع العصر: أي أن هذه المدرسة لا تعيش منعزلة عن الناس، بل مع الناس تحس بأوجاعهم الفردية والأسرية والجماعية، لتشخص الداء وتصف الدواء، وهذا ما حاوله المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث الذي يعنى بالأقليات في أوروبا.

هـ - تبني خط التيسير والأخذ بالأسير على الناس: وهي في هذا تتبع ولا تبتدع، فالتيسير هو المنهج القرآني والنبوي، وهو الذي علمه الرسول ﷺ لأصحابه وأمرهم باتباعه أفراداً أو جماعة، وليس معنى هذا لي أعناق النصوص للبحث عن الأسير، بل تدبر النصوص للكشف عن يسر الدين الذي أودعه الله فيها.

و — الانفتاح على العالم، والحوار والتسامح: الإيمان بعالمية الإسلام، وأنه رحمة للعالمين ودعوة للناس جميعاً، وتتبنى هذه المدرسة التسامح بين الأديان، وتدعو إلى الحب لا الكراهية، وإلى الرفق لا العنف، وإلى الحوار لا الصراع، وإلى الحرية لا الإكراه، وإلى التنوع لا الإقصاء، وإلى السلام لا الحرب، وإلى الرحمة لا النعمة.

وما يعينها على ذلك: إيمانها بضرورة التجديد في الدين، والاجتهاد في الفقه، والانفتاح في الفكر، والإبداع في الحضارة، والشمولية في التنمية⁽⁵³⁾.

51 - انظر السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها، د. يوسف القرضاوي ص: 245 وما بعدها، دراسة في فقه مقاصد الشريعة، د. يوسف القرضاوي: ص 83 وما بعدها.

52 - انظر دراسة في فقه مقاصد الشريعة، د. يوسف القرضاوي، ص 33 وما بعدها، السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها، د. يوسف القرضاوي، ص 228 وما بعدها.

53 - انظر دراسة في فقه مقاصد الشريعة، د. يوسف القرضاوي: ص 145 وما بعدها.



الخاتمة

وفي ختام هذا العرض يمكن تسجيل أهم النتائج:

- 1- الوسطية بالمواصفات التي قدمناها وبلمنهج الذي عرضناه هو الإسلام الصحيح الذي جاء به رسول الله ﷺ من عند الله عز وجل.
- 2- الوسطية في الفتوى هي منزلة وسط بين الإفراط والتفريط، وإذا كان الإفراط يؤدي إلى التشدد والتعصب والغلو، وإذا كان التفريط يؤدي إلى التملص من التكليف، فإن الوسطية في الفتوى تقيم الوزن بالقسط ولا تحسر الميزان.
3. ثبتت صحة الاتجاه الوسطي بالأدلة من القرآن والسنة وأقوال الراسخين في العلم.
- 4 — يختص الاتجاه الوسطي في الفتوى بأنه يأخذ في اعتباره: فقه السنن والمقاصد والمآلات والموازنات والأولويات والاختلاف.
5. الوسطية تضبطها ثلاثة ضوابط، هي: اتحام النفس قبل اتحام الناس، والتزام الوسطية في الدعوة إلى الوسطية، والإغضاء لا الإقصاء.
- 6 — يقوم منهج الشيخ القرضاوي في فتاويه على قواعد أهمها: التحرر من العصبية والتقليد، التيسير والتخفيف، مخاطبة الناس بلغة العصر، الإعراض عما لا ينفع الناس، الاعتدال بين المزمتمين والمتحللين، إعطاء الفتوى حقها من الشرح والإيضاح، حسن الفهم للدين وحسن عرضه للناس.
- 7 — أهم المعالم والضوابط لحسن فهم السنة النبوية في منهج الشيخ القرضاوي هي: فهم السنة في ضوء القرآن الكريم، جمع الأحاديث الواردة في الموضوع الواحد، الجمع أو الترجيح بين مختلف الأحاديث، فهم الأحاديث في ضوء أسبابها وملايساتها ومقاصدها، التمييز بين الوسيلة المتغيرة والهدف الثابت للحديث، التفريق بين الحقيقة والمجاز في فهم الحديث، التفريق بين الغيب والشهادة، التأكد من مدلولات ألفاظ الحديث.
- 8 — مدرسة الظاهرية الجدد أغفلت مقاصد الشريعة ورفضت ربط الأحكام بالحكم والمصالح، فوقع في أخطاء فاحشة، ومدرسة المعطلة الجدد أغفلت النصوص بزعم أنها تنظر إلى المصالح العامة والمقاصد الكلية، فاجترأت على النصوص واتبع الهوى.
- 9 — تنظر المدرسة الوسطية إلى النصوص الجزئية في إطار المقاصد الكلية، وهي تتسم بما يلي: الإيمان بحكمة الشريعة وتضمنها لمصالح الخلق، ربط نصوص الشريعة وأحكامها بعضها ببعض، النظرة المعتدلة لكل أمور الدين والدنيا، وصل النصوص بواقع الحياة وواقع العصر، تبني خط التيسير والأخذ بالأيسر على الناس، الانفتاح على العالم، والحوار والتسامح.



قائمة المراجع

- القرآن الكريم
- إعلام الموقعين عن رب العالمين، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، المعروف بابن قيم الجوزية، طبعة دار الجيل، بيروت، بدون سنة طبع.
- أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة، د. يوسف القرضاوي، مكتبة رحاب، الجزائر، بدون سنة طبع.
- الخصائص العامة للإسلام، د. يوسف القرضاوي، طبعة شركة الشهاب، الجزائر، بدون سنة طبع.
- دراسة في فقه مقاصد الشريعة، د. يوسف القرضاوي، طبعة دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية 2007م.
- سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار الفكر، بيروت، بدون سنة طبع.
- سنن الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون سنة طبع.
- السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها، د. يوسف القرضاوي، طبعة مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثانية 1456 هـ / 2005م.
- الصحو الإسلامية بين الجحود والتطرف، د. يوسف القرضاوي، طبعة دار البعث، الجزائر، الطبعة الثانية 1404 هـ / 1983م
- الصحو الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم، د. يوسف القرضاوي، طبعة مكتبة رحاب، الجزائر، بدون سنة طبع.
- الصحو الإسلامية وهموم الوطن العربي والإسلامي، د. يوسف القرضاوي، طبعة مكتبة رحاب، الجزائر، الطبعة الثانية 1409 هـ / 1989م.
- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، تحقيق مصطفى ديب البغا، طبعة دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، 1407 هـ / 1987م.
- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون سنة نشر.
- ضوابط الوسطية بين الفطرة والأمانة والفتنة، محمد سالم بن عبد الحي بن دودو، طبعة دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى 1429 هـ / 2008م.
- فتاوى معاصرة، د. يوسف القرضاوي، طبعة المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى 1424 هـ / 2003م.
- فقه الزكاة، د. يوسف القرضاوي، طبعة دار الإرشاد، بيروت، بدون سنة طبع.
- كيف نتعامل مع التراث والتمذهب والاختلاف، د. يوسف القرضاوي، طبعة مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثانية 1425 هـ / 2004م.
- كيف نتعامل مع السنة النبوية معالم وضوابط، د. يوسف القرضاوي، طبعة دار المعرفة، الجزائر، بدون سنة طبع.



- المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسنة، د. يوسف القرضاوي، طبعة مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثانية 1422 هـ / 2001 م.
- مسند أحمد، أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، طبعة مؤسسة قرطبة، مصر، بدون سنة طبع.
- مصنف ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، تحقيق كمال يوسف الحوت، طبعة مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى 1409 هـ.
- الموافقات في أصول الشريعة، الإمام أبو إسحاق الشاطبي، طبعة دار المعرفة، بيروت، بدون سنة طبع.
- النقاب للمرأة بين القول ببدعيته والقول بوجوبه، د. يوسف القرضاوي، طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1422 هـ / 2001 م.